إخفاق المشروع التنويري في المنطقة العربية وشروط استنهاضه

جلبير الأشقر*

■ كانت الأنسية، كما هو معروف، أبرز الأبعاد الفكرية التي ميزت «عصر الأنوار» في أوروبا القرن الثامن عشر. والأنسية، بتعريف أحد القواميس العربية المعاصرة، إنما هي «مذهب فلسفي يضع الإنسان والقيم الإنسانية فوق كل اعتبار». وهو تعريف صحيح، إذ كانت غاية الأنسية تخطي عقائد الانتماء التي كانت سائدة في العصور الإقطاعية، والتحرر منها. فبعد أن تقاتل الأوروبيون طيلة قرون عديدة بدفع من الولاء لملك أو سيد إقطاعي أو ديانة أو شيعة أو طائفة أو إقليم أو بلد، دعا مفكرو الأنوار إلى وضع «الإنسان» فوق جميع تلك الانتماءات، والاهتداء بعقيدة تصبو إلى تحقيق خير الإنسانية جمعاء. وعلى العموم، لم تنبذ فلسفة الأنوار الدين برمته، بل نبذت استعمال الدين أداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وكذلك اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقد للعقائد الأخرى؛ كما لم تنبذ الوطنية بحد ذاتها بل نبذت التعصب الإقليمي والوطني، ونبذت معهما كل عقيدة من شأنها أن تشكل وقودا لنصرة مصالح ضيقة في حروب تسلط. وقد رأى بعض مفكري الأنوار أن انتصار قيم الأنسية والحداثة السياسية ـ وعلى رأسها الحرية والنظام «الجمهوري». الذي يتميز أولا بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية ـ سوف يؤدي إلى حلول سلام أزلي.

ولعل أفصح تعبير عن أنسية عصر الأنوار الإعلان الشهير الذي صدر عن المفكر الفرنسي مونتسكيو (1689ـ 1755) الذي كتب: «لو عرفت شيئا يفيدني ولكنه يسيء إلى عائلتي، لأبعدتُه عن ذهني. ولو عرفت شيئا يفيد عائلتي ولا يفيد وطني، لحاولت أن أنساه. ولو عرفت شيئا يفيد وطني ويسيء إلى أوروبا، أو يفيد أوروبا ويسيء إلى الجنس البشري، لاعتبرته إجراما».

وإذ شهد القرن التالي، التاسع عشر، صعود الإيديولوجيات القومية، فلم يأت ذلك الصعود نقضا لفلسفة الأنوار، بل مواصلة لها على العموم، حيث أن قوميات «ربيع الشعوب» غلبت عليها الصفة «التقدمية»، سواء كانت قوميات تحررية أو قوميات توحيدية. وكان دعاتها إجمالا من المتحمسين لقيم الأنوار بما فيها الكوسموبوليتية وحتى الأممية، بمعنى دعوتهم إلى تحرر أو توحيد جميع الأمم ـ على غرار الإيطالي مزيني الذي لم يقتصر نضاله على توحيد أمته وحسب، بل حرص على دفع الألمان والبولنديين على الطريق ذاتها المؤدية إلى تحقيق «أوروبا الفتاة»، أو أيضا الألمان «الأمميين» ماركس وإنجلس اللذين شاركا متحمسين في الدعوة لتوحيد الأمة الألمانية في أواسط القرن، وهما يعولان على تضامن «عمال جميع البلدان» للإطاحة بسادتهم الطبقيين وصولا إلى صهر جميع الدول في عالم اشتراكي بلا حدود تفصل بين أممه.

صحيح أن مرحلة ما بين الحربين العالميتين، في النصف الأول من القرن العشرين، قد شهدت انحطاط القومية و«الأممية البروليتارية» إلى نقيضين للأنوار، أحدهما معلن والثاني متظاهر بالوفاء لقيمها. بيد أن القيم هذه لم تنفك تتصارع مع نقيضيها المنحطين، وقد أفضى هذا الصراع ـ حتى الآن على الأقل، والصراع لا يزال دائرا على المستوى التاريخي ـ إلى تفوقها الأكيد، لا سيما على ساحة ولادة الأنوار بالذات. ذلك أن أوروبا التي انطلقت في النصف الثاني من القرن العشرين على طريق نبذ التعصب القومي وتوحدها بعد قرون من الحروب الفتاكة بين أطرافها، قطعت أشواطا مذهلة على دربها الجديد. أما النزعة الأممية فقد ولدت ولادة ثانية في السنين الأخيرة بشكل حركة عالمية تنادي بعولمة بديلة مبنية على قراءة يسارية لقيم الأنوار، تضع العدالة الاجتماعية في الصدارة لكن دون أن تقلل من شأن القيم الأخرى بخلاف ما فعل يسار الحقبة السابقة المتأثر بالتجربة الروسية.

وأما إذا نظرنا إلى حال منطقتنا العربية على ضوء الأنوار، لأصبنا بإحباط عميق. وكأن المذهب السائد نقيض مباشر وكامل لإعلان مونتسكيو، يقول ما فحواه: «لو عرفت شيئا يسيء إلى الجنس البشري ولكنه يفيد أمتي، لاعتنقته بدون تردد. ولو عرفت شيئا يضر بأمتي لكنه يفيد ديانتي، لسعيت إلى ترسيخه في ذهني. ولو عرفت شيئا يسيء إلى ديانتي ويفيد طائفتي، أو يسيء إلى طائفتي ويفيد قبيلتي أو بالأحرى عشيرتي، لاعتبرته إحسانا».

ولعل أفصح تعبير عن رجوع بلاد العرب القهقرى وغرقها في انحطاط حضاري ما بعده انحطاط، هذا الذي نجده في أصدق مقاييس التقدم الاجتماعي، ألا وهو وضع النساء. فكل من سار في شوارع كبريات مدننا اليوم وتذكر حالها قبل نصف قرن من حيث ما تكشفه للعين عن مكانة النساء وحريتهن، أدرك فطريا ماذا يعني ارتداد المجتمعات إلى الوراء. كما أن هذا الارتداد يتضح بمجرد إلقاء نظرة على عناوين معركة التحرر من السيطرة الغربية، التي غدت معركة المصير الرئيسية في الأقطار العربية منذ العقود الأولى من القرن العشرين بالتزامن مع معركة نزع الاستعمار على النطاق العالمي. فلما كانت المعركة ضد الاستعمار القديم والجديد على أشدها، بين الخمسينات والسبعينات من القرن المنصرم، كانت العناوين السائدة في المنطقة العربية تحيل جميعها إلى قيم وفلسفات مستمدة من عصر الأنوار: حزب البعث العربي الاشتراكي؛ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية؛ الاتحاد الاشتراكي العربي؛ جبهة التحرير الوطني؛ حركة التحرير الوطني؛ الجبهة القومية لتحرير...؛ الجبهة الشعبية لتحرير...؛ الجبهة الديموقراطية لتحرير...

غير أن بعض تلك الحركات أصابه الإخفاق والنكوص وبعضها الآخر شهد انحطاطا بلغ من العمق، في حالة حزب البعث الحاكم سابقا في العراق، ما يناهز أدراك الانحطاط التي شهدتها أوروبا في ثلاثينات القرن الماضي. وخلت الساحة تباعا لصالح تيارات وحركات تصدرت الاحتجاج الشعبي، تشير أسماؤها بالذات إلى سلوك العرب طريق القهقرى وإحرازهم معجزة الدفع بعجلة التاريخ إلى الوراء ـ ولو بصورة خيالية مستمدة من هوس محض. فيكفي النظر إلى عناوين القوى التي تقاتل بالسلاح أهم وأحدث احتلال يرزح تحته بلد عربي، قصدت العراق بالطبع. إن معظمها مستمد من محاولة استنساخ تاريخ يعود بنا قرونا عديدة إلى الوراء: تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد النهرين؛ جيش محمد؛ جيش أنصار السنة؛ وهلم جرا... وربما كانت أقرب تسمية إلى عصرنا تلك التي تحاول تقليد حدث لم يمض عليه سوى... ثمانين سنة ونيف: «كتائب ثورة العشرين» التي لا تخلو هي أيضا من النسب الديني، إذ أنها عنوان فرعي لحركة أطلقت على نفسها اسم القوة التي تتصدر الآن النضال الفلسطيني، أي «حركة المقاومة الإسلامية».

فما سبب هذا التقهقر الذي ما بعده تقهقر في زمننا الراهن؟ إنها بالطبع أسباب عديدة ومركبة، لكنني سأكتفي هنا بتناول مظهرين رئيسيين للتقهقر، بعد دحض تفسير آخر. المظهران هما، بحكم المنطق البسيط، إخفاق الحركات التي استمدت فلسفتها من تراث الأنوار والانتصار الراهن لحركات تحمل برنامجا اجتماعيا غارقا في الرجعية بكل معاني تلك الصفة؛ أما التفسير المردود، فذلك الذي يحيل حال العرب الراهن، أسوة بسائر الشعوب ذات الغالبية الإسلامية، إلى جوهر مزعوم للديانة الإسلامية. فبحسب هذا التفسير الأخير، الذي يستوحي من الإستشراق القديم والجديد ومن نظرة لا تخلو من الازدراء العنصري، تكمن العلة في الدين الإسلامي ذاته الذي يحول دون انتشار إيديولوجيات الحداثة حيث يسود، وكأن الديانة المسيحية وعاء طبيعي للتنوير. وما تغييبه هذه النظرية هو أن فلسفة الأنوار لم تظفر في الغرب إلا بعد صراع طويل وشاق ضد الكنائس المسيحية، هذا وقد لعب يهود أوروبا دورا بارزا في صياغة وإشاعة أفكار الأنوار والحداثة بالرغم من أن الديانة اليهودية بحد ذاتها ليست على الإطلاق بأقرب إلى الحداثة من الديانات الأخرى، إن لم تكن أبعد بحكم قدمها.

ويتناسى دعاة إحالتنا إلى جوهر مزعوم للدين الإسلامي أن موجة حركات التحرر والتقدم التي عرفها «العالم الثالث» في الربع الثالث من القرن العشرين بلغت بعض ذراها في العالمين العربي والإسلامي. فلو اكتفينا بأبعد مخلفات عصر الأنوار عن الدين، ألا وهو الفكر الشيوعي «الملحد»، لوجدنا أن أكبر الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة في العالم كان في أكبر البلدان الإسلامية من حيث عدد السكان، ألا وهو الحزب الشيوعي الاندونيسي قبل أن تقضي عليه مجزرة هائلة نفذها انقلاب عسكري مدعوم أمريكيا في عام 1965 وأودت بحياة ما يزيد عن نصف مليون إنسان. أما في منطقتنا العربية، فإن أكبر قاعدة شعبية منظمة في عراق ما بعد ثورة 1958، كانت للحزب الشيوعي، وكذلك في سودان الستينات قبل الانقلاب الدموي على الشيوعيين ـ علما بأن البلدين المذكورين لم يتميزا على الإطلاق بمستوى متقدم من الحداثة أو من التحرر من قبضة الدين على المجتمع.

وإذا أخفقت التيارات والحركات التقدمية في منطقتنا، فسبب ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى قصورها الذاتي عن بعض سمات الأنوار الرئيسية، لا بل خيانتها أحيانا لبعض بنود برامجها الخاصة بها. فإن التيار القومي، حتى في الحالات التي انحط فيها إلى تقليد إيديولوجيات التعصب القومي العنصري، قد مارس «قطرية» فعلية لا تقل ضيقا عما مارسه الذين اعتنقوا علنا مبدأ «وطني (قطري) أولا». لا بل سريعا ما تحول التيار القومي في السلطة إلى الحكم بطرق لا تقل اعتمادا على الطائفية والقبلية والعشائرية عن طرق الأنظمة التقليدية التي نعتها التيار ذاته بالرجعية. وجاء ذلك كله بالطبع في إطار طعن كامل بمبدأ «النظام الجمهوري». وقد اعتمدت الحركات القومية أسلوب الحكم الدكتاتوري، وهي منبثقة مباشرة من الجهاز العسكري في غالب الأحيان وقد أرست حكما مستندا إلى أجهزة المخابرات في جميع الأحوال.

أما الحركة الشيوعية فلم تكن قط قادرة على تمثيل قيم الأنوار المهجورة في منطقتنا، إذ أن «أمميتها» انحطت إلى مستوى تبعية عمياء وتبريرية للاتحاد السوفييتي الذي رأت فيه «وطن الاشتراكية» بخلاف حقيقة زادت فداحة مع الزمن. والحال أن التيارات القومية ذاتها استوحت سمات رئيسية لنموذج الحكم الذي اتبعته من تقليدها «النموذج السوفييتي». فكيف بالشيوعيين يحتفظون بمصداقيتهم وهم يرفعون رايات تحيل إلى قيم تم وأدها في البلد الذي رأوا فيه تحقيقا لجنة الخلد على الأرض. وقد ادى بهم الأمر، بصورة منطقية، إلى إعلان الولاء للأنظمة التي قلدت نموذجهم الأعلى، لا سيما أن هذا الأخير منح تلك الأنظمة مباركته الكاملة.

هل يكفي ما سبق لتفسير السيادة الحالية في حركة الجماهير العربية لتيارات تستوحي من القرون الوسطى أكثر مما تستوحي من عصر الأنوار؟ قطعا لا، إذ أن إخفاق أمثال التيارين المذكورين أعلاه فسح المجال في مناطق أخرى من العالم أمام انتعاش بعض قيم الأنوار التحررية ولو بصيغتها «البرجوازية» ـ أي بصيغة ليبرالية سياسية يجري تصويرها خداعا على أنها ملازمة لليبرالية الاقتصادية القصوى، أي النيوليبرالية (والحال أن رائد الأخيرة العالمي كان الدكتاتور التشيلي بينوشيه بينما كان أبرز ممثلي الليبرالية السياسية المتنورة، في القرن العشرين، الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت، وهو في الوقت ذاته رائد تدخل الدولة الحديثة النشط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي). كما أن أمريكا اللاتينية تشهد الآن صعودا لموجة تجذر يساري جديدة تواصل مسيرة التغيير الاجتماعي لصالح الشرائح الفقيرة في إطار الديمقراطية السياسية الليبرالية، على غرار تجربة سلفادور اللندي في تشيلي التي سحقها الجنرال بينوشيه دمويا بدعم من واشنطن.

لماذا إذن لا نرى مثيل الظاهرات المذكورة في منطقتنا العربية، لا بل في معظم البلدان الإسلامية؟ إن هذا التساؤل المشروع هو الذي عزز السفسطة الإستشراقية المجددة التي تعزو وضع بلاد المسلمين المذري إلى الإسلام ذاته. لكن الحقيقة التي يفضل طمسها دعاة النيوليبرالية التي دمجت واشنطن رايتها بعلم الولايات المتحدة الأمريكية، إنما هي أن البلدان العربية والإسلامية تشكل المنطقة الوحيدة من العالم التي لم تخض واشنطن فيها حربها ضد الشيوعية وضد التيارات القومية التقدمية تحت راية الليبرالية، أيا كانت صيغتها، بل خاضتها تحت راية السلفية الإسلامية وذلك بالتعاون مع المملكة السعودية، أشد الأنظمة ظلامية في المنطقة. وقد انقلب السحر على الساحر، مثلما ارتد أسامة بن لادن على أمريكا بعد أن كان حليفا لها بامتياز في الحرب ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان. ولا بد للمرء من أن يكون في غاية السذاجة كي يعتقد صدقا أن واشنطن تحولت اليوم إلى قوة تعمل على إشاعة الديمقراطية في «الشرق الأوسط الكبير». حيث تثبت الوقائع كل يوم أن النفط هو في رأس سلم «القيم» التي تهتدي بها الإدارة الأمريكية الحالية، شأنها في ذلك شأن سابقاتها، وأن تلك الأولوية تجد تعبيرا عنها في استمرار التعاون المتميز بين واشنطن من جهة، ومعظم الدكتاتوريات وأبرز القوى الظلامية من الجهة الأخرى.

أما اليسار، فإن احتفاظه بالقدرة على تجديد زخمه في أمريكا اللاتينية يتعلق بلا شك بكون «النموذج الكوبي»، على علاته وبحدوده الأكيدة، لا زال نموذجا إيجابيا في نظر الغالبية العظمى من سكان جنوب القارة الأمريكية، ليس لأدائه الاجتماعي وحسب بل أيضا وخاصة لصموده في وجه الطغيان البغيض الآتي من شمال القارة ذاتها. والفرق شاسع بين صورة اليسار هذه وصورة اليسار في المنطقة العربية حيث امتزج اسم الاشتراكية في ذهن عامة الناس بالنموذج السوفييتي الأقرب والمفلس مرتين ـ مرة كنموذج اشتراكي ومرة كنموذج أممي ـ وبمسوخه العربية التي، إذا طال عمرها قبل سقوطها، تحولت إلى ما هو أقرب إلى الفاشية منه إلى الاشتراكية، حتى بحلتها السوفييتية.

وبعد، فماذا نستخلص من هذا التشخيص للداء في سعينا وراء تحديد الدواء؟ الأمر الأكيد الأوحد هو أن ليس هناك من حل سحري لمشكلتنا: إن إعادة بناء حركة شعبية تحررية تقدمية متنورة في منطقتنا العربية سوف تتطلب جهودا ضخمة، شاقة ومثابرة، على امتداد سنوات طويلة، كما سوف ترتهن إلى حد بعيد ببلوغ التيارات السائدة اليوم حالة الإفلاس بدورها، وكذلك بتطور الحركة التقدمية الجديدة على المستوى العالمي بما يسمح بتجديد مصداقية الفكر اليساري عندنا. بيد أن بعض المطلوب على الأقل هو في غاية الوضوح: أول الشروط يقوم على الالتزام الصارم بالقيم التقدمية المستمدة من أنسية عصر الأنوار، جملة وتفصيلا، بخلاف ما فعلته تيارات المرحلة التاريخية السابقة. ينبغي العمل على إفراز ثقافة وحركة ميدانية تطمحان إلى تحقيق سيادة الوطن والنظام الجمهوري بتلازم لا ينفصم، مع السعي وراء توحيد البلدان العربية في إطار لا يقل التحاما عما حققه الاتحاد الأوروبي، إن لم يتعده بما تسمح به موضوعيا وحدة اللغة ويسمح به ذاتيا استنهاض الوعي القومي الشامل بأفق أنسي يحترم حقوق جميع القوميات والأقليات. وإذا كان للحركة العمالية أن تنهض في هذا السياق، فلن يكون ذلك إلا بوقوف منظميها في طليعة المناضلين من أجل تحقيق مستلزمات التنوير في بلداننا، أي إشاعة الحريات وفصل الدين عن الدولة وتحرر النساء، جنبا إلى جنب مع دفاعهم المخلص عن مصالح الكادحين وشروط معيشتهم، كما فعل اليسار الأوروبي في القرن التاسع عشر متحولا بفضل ذلك إلى قوة عملاقة.

إن حجم هذه المهمة التاريخية كفيل بإحباط الكثير من الهمم، غير أن البديل الوحيد هو استمرار غرق مجتمعاتنا في ردتها المرعبة نحو همجية تحفزها همجية التسلط الغربي، وقد بات العراق مسرحا مميزا لتصادم الهمجيتين. فإن تشاؤم العقل من شأنه أن يصبح بحد ذاته حافزا للإرادة، سواء كانت «متفائلة» أم لا، عندما يقتنع الإنسان بضرورة العمل على وقف الانحدار نحو الكارثة.

---

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الثامنة. صدر له باللغة العربية «صدام الهمجيات» (دار الطليعة، 2002) و«الشرق الملتهب» (دار الساقي، 2004).

ويستند هذا النص إلى مداخلة ألقيت في ندوة «اتجاهات حركة الفكر المعاصر في العالم العربي» التي أقامها «التجمع الوطني الديمقراطي اللبناني» في برلين، يوم الرابع من كانون الأول/ديسمبر 2005، وذلك تكريما لذكرى الفقيد جورج حاوي. وقد اندرجت المحاضرة في قسم من الندوة كان عنوانه «أسباب فشل وانتكاسة مشروع النهضة والتنوير في العالم العربي وشروط استنهاضه من جديد».

رجل يصر على المعارضة العلنية السلمية:

المعارض السوري محمود صارم في خطر

محمد الحسناوي*

■ من مساوىء الهجمة الأمنية الأخيرة التي تشنها السلطة السورية أنها تغطي البلاء الأكبر ببلاء أصغر، نتيجة كثافة المعتقلين، واستمرار الحملة والإفراجات المحدودة التي تخفي الهجمة، وتطمس التعذيب، وتنوع الشرائح المضطهدة: من ناشطين حقوقيين، إلى زعماء سياسيين، إلى طلاب جامعات ومواطنين من الطائفة العلوية، إلى المواطنين العاديين المصادرة بيوتهم أو أراضيهم، وأخيراً معتقلو الفقاعات المشكوك بحقيقتها أو ما يسمى (جند الشام)، وهي أخطر السواتر في الحجب والتغطية والتعميم فالتضليل.

ومن أغراض هذا المقال إلقاء الضوء على زاوية ميتة، يجري التعتيم عليها بشدة، ألا وهي اضطهاد الطائفة العلوية المحسوبة على النظام، أو التي يتستر بها النظام، ويحملها مسؤولية ارتكاباته بأنواعها: من التمييز الطائفي إلى الفساد المالي إلى الاستبداد فالحكم القمعي، إلى التلويح بالفتنة الطائفية التي لا تبقي ولا تذر فيما لو تمّت تنحيته عن السلطة ولو بطرق سلمية ديموقراطية.

ولكي لا ندخل في تفصيليات هذه المسألة سوف نقتصر على الجانب القمعي الذي يتعامل به النظام مع أحرار الطائفة وشرفائها ومفكريها المعارضين للنظام جملة وتفصيلاً وبصوت مرفوع، لكنه مقموع بقوة، ومغطى عليه بأردية كثيفة ومموهة أيضاً.

نبدأ بالإشارة إلى أن المضطهدين من أحرار الطائفة ليسوا معدودين على الأصابع مثل الأكاديمي الدكتور عارف دليلة، المحكوم بالسجن في محكمة عسكرية بالحبس عشر سنوات، وهو من العشرة الناشطين في ربيع دمشق، بعقوبة مضاعفة بالنسبة إلى زملائه الآخرين، ومثل حبيب عيسى (الناطق السابق في منتدى الأتاسي الذي تم إغلاقه)، وقد عوقب على الطريقة نفسها. وآخر السلسلة غير الذهبية محاكمة الدكتور الطبيب محمود حسين صارم، ثم فصل الطالب يامن حسن من جامعة البعث في اللاذقية بسبب نشره مقالاً في موقع الكتروني، وتم توزيعه في الجامعة (موقع إيلاف 2006/6/15م). وذلك فضلاً عن الدكتور إبراهيم ماخوس والدكتور سليم الخير ونزار نيوف وممدوح عدوان الذي غادرنا هذا العام وباسل ديوب.

ونكتفي بالإشارة إلى أسرة علوية مضطهدة بكاملها من قرية (حقفة) التابعة لمدينة حمص، روى مأساتها الكاتب غسان مفلح، اعتقل منها في الثمانينات خمسة إخوة شبان، وهم: منيف ملحم: ضابط مسرح، وياسر: مهندس زراعي، ومنذر: معهد متوسط فني، ونبيل: مهندس مدني، والخامس برتبة مقدم مهندس في الجيش السوري لما اعتقل، (ولما جاؤوا ليأخذوا السادس قال والدهم للمخابرات السورية، وهو يرمي بعكازه السبعيني: خذوا هذه أيضاً معكم إلى السجن. وبقي الخمسة في السجن حتى خرجوا بعد سنوات، الواحد تلو الآخر، وأقلهم من نام في السجن ست سنوات، ومنيف أكثر من سبعة عشر عاماً، وياسر أكثر من أربعة عشر عاماً، ومنذر ونبيل ثماني سنوات لكل منهم) (بعد كل هذا تأتي المخابرات السورية لتصادر سامر من ابنه وزوجته...ابنه الذي ولد بعد دخول والده السجن بأشهر 1978م على ما أذكر أيضاً، ومنذ تلك الفترة، وهذه الزوجة، تأتي كل شهر لزيارة زوجها في السجن) (نكبة عائلة من نكبة وطن «القدس العربي» 2006/6/6م).

ولخطورة وضع الأديب الشاعر محمود حسين صارم نفرده بالحديث، عسى أن يكون في ذلك إسهام في إشهار قضيته، وإنقاذه من مصير قاتل، أصاب أقاربه من قبله لمعارضتهم النظام الاستبدادي الاحتكاري لأسرة واحدة.

الطبيب الدكتور محمود حسين صارم أستاذ جامعي، وطبيب جراح في القلب، من مواليد 1935م أي عمره 71 سنة، وهو شاعر في الوقت نفسه، ومن أسرة شعراء، فهو من أحفاد الشاعر الكبير بدوي الجبل الذي ناهض الحكم الفرنسي وكان له الدور السياسي المتميز أيام الاحتلال وفي مطلع العهد الوطني من الاستقلال، ولا سيما في حماية الوحدة الوطنية السورية، وإحباط محاولات الاحتلال الفرنسي لتجزئة القطر، أو توريط الطائفة بما ترفضه وتأباه، وكان الاستقلال السوري العظيم الذي يتغنى به الشاعر الدكتور محمود صارم:

بلّغ السيد الرئيس سلاماً
وحديثاً من قلبنا وكلاماً
باسمنا واسم كل من يتعاطى
حبّ نجد وجلّق وتهاما
لا تصالحْ صهيون أعداء ديني
قم وصالح عراقنا والشآما

إن سبب خوفنا على حياة هذا المواطن الشريف الجريء، ليس كبر سنه وأمراضه التي يعاني منها، والسجن الظالم الذي يلقى به مرات، وإحالته بعد تسعة أشهر من اعتقاله 2005/5/19م إلى محكمة أمن الدولة العسكرية الاستثنائية، المشهورة بمخالفتها لشروط القضاء ومواصفاته، واستثنائية تشكيلها بأمر عرفي وأحكام الطوارىء، وما جزرت من آلاف الشهداء بأحكامها التي لا تراجع ولا تستأنف..إنما هو خوف راجع إلى استراتيجية النظام في اضطهاد معارضيه من أبناء الطائفة العلوية بالذات وممارساته الرهيبة ضد الدكتور صارم وأقاربه الأدنين. فالشاعر الدكتور أحمد سليمان الأحمد أخو الشاعر بدوي الجبل تمت تصفيته في مطار أوروبي (براغ) عام 1993م، حيث اعتدت عليه مجموعة من زبانية النظام بالضرب، وبحقنه بمواد فيها جرثومة قاتلة، توفي بعدها بشهور قليلة، لأنه شارك في (جبهة التحالف الوطني لإنقاذ سورية) المعارضة للنظام السوري باسم الحزب الذي شكله (الحزب العربي الديموقراطي).

كذلك تعرض الأديب الشاعر منير الأحمد ابن الشاعر بدوي الجبل للتعذيب حتى الموت لانتقاده ذهاب النظام السوري إلى مؤتمر مدريد. المواطنون السوريون يعرفونه من خلال برنامجه الإذاعي الشهير (مرحباً يا صباح).

يضاف إلى ذلك أن الهجمة الأمنية الجديدة لم تقف عند التوسع في اختطاف المعارضين واعتقالهم، بل عمدت إلى تعذيبهم جسدياً ونفسيا، فقد (كشفت مصادر حقوقية أن التعذيب الجسدي والنفسي ما زال الوسيلة الرئيسية المستخدمة، في فروع الأمن المختلفة لانتزاع المعلومات، ولمعاقبة المعتقلين والسجناء، وأشارت إلى أن عمليات التعذيب أدت إلى حوادث وفاة، مؤكدة على استمرار التعذيب بالمياه، والحرق بالسجائر، والضرب بالكابلات المعدنية، وبساط الريح، والكرسي الألماني، والتعذيب بالكهرباء، والضرب والركل والصفع، والجلد على أسفل القدمين، والإهانات بالشتم والتهديد بالتنكيل بالزوجة والابنة أو بالأقارب) (إيلاف 2006/6/12)، هذا بالنسبة إلى المواطنين غير العلويين، أما المواطنون العلويون ومنهم الدكتور صارم فالمعاملة أشد وأقسى لأسباب لا تخفى.

يقول الدكتور صارم قبل اعتقاله في رسالة لأحد أصدقائه: (قبل نهاية العام الماضي 2004م قرر ولدي الأصغر محمد الذي يدرس الهندسة، سنة ثالثة في جامعة دمشق الالتحاق بأخويه معن ومهند اللذين تخرجا طبيبين منذ عامين تقريباً من كلية طب جامعة بارسلو ببوينس أيرس، وقررنا احتياطاً أن يكون في حوزة كل منا جواز سفر.. وعلمت أن جواز طلبي قد رفض، وأن هناك إشارة على اسمي، ولا بد من أن أحضر بالذات إلى قسم الهجرة والجوازات في محافظة دمشق. وعندما حضرت، جاؤوا بقيد وقيدوني كما يقيد المجرمون، وطبعاً هاجمت هذا النظام الفاسد، ولم أبقِ على جلد بهجت سليمان ريشة ألا ونتفتها، بعدما علمت أن الأمر جاء منه..... العماد توفيق جلول هو الذي أرسل لي سيارة من الأركان يقودها مدير مكتبه ليخرجني من الفرع 235 بعد 21 يوماً صائماً عن طعامهم إلى أن يقرروا محاكمتي فكان ذلك... وعندما جاءتني الدعوة لحضور مؤتمر لندن (المؤتمر الأول للحوار الوطني السوري المعارض)، قابلت العماد توفيق في مكتبه، وقدمت له رسالة الأستاذ البيانوني وقلت له: سوف أحضر بإذن الله مؤتمرهم، وسأظل أعمل على المصالحة الوطنية التي يجب علينا جميعاً العمل عليها، لكنه قاطعني مشيراً بسبابته صوبي قائلا: إذا طلعت خي أبو معن فلن تعود أبداً.. فابتسمت ساخراً كالعادة).

هذه لمحات معبرة عن مواقف الدكتور صارم ومواقف النظام منه قبل اعتقاله الأخير ونشاطه السلمي العلني في التعبير عن رأيه المعارض، والعقوبات التي ينالها جزاء ذلك، وهي كلها مرهصة بأن الرجل لن يتزحزح عن مواقفه، وأن السلطة سوف تتخلص منه، كما تخلصت من أقاربه الأدنين الشاعرين أحمد سليمان الأحمد ومنير الأحمد، في قمة انحصارها وعزلتها، وتجرؤ الشارع السوري عليها وأبناء الطائفة بالذات، والقادم أعظم.

مؤخراً وبتاريخ 2006/6/9م جلب الدكتور صارم من سجنه إلى محكمة أمن الدولة العسكرية الاستثنائية بتهمة توهين نفسية الأمة وإضعاف الشعور القومي والقيام بأفعال بقصد إثارة العصيان المسلح. وقد أكد صارم في بداية استجوابه أنه تلميذ فارس الخوري وهاشم الأتاسي وشكري القوتلي، وحفيد الشاعر السوري بدوي الجبل، ومؤمن بنظام الكتلة الوطنية حينما كان حق المشاركة مصوناً لجميع التيارات السياسية في سورية. هذا وأعلن الدكتور صارم إضراباً مفتوحاً عن الطعام، مع العلم أن صحته في تراجع وقد تمّ تأجيل محاكمته ليوم 2006/8/29م (إيلاف 2006/6/10). وقال في محاكمة سابقة أيضاً: إنه يحاكم بسبب أنه اتهم النظام السوري بأنه محكوم من تيار فاشي مطالباً بتغيير الدستور قائلاً «الدستور السوري هو دستور الكتلة الوطنية، وهو دستور الحرية والاستقلال، بينما دستور اليوم يسيطر عليه حزب البعث الحاكم» مستشهداً بالمادة الثامنة من الدستور التي تنص على أن حزب البعث قائد للدولة والمجتمع. وقال: يجب تغيير هذا الدستور، ويجب أن يكون الدستور دستور الوطن والاستقلال والعدالة الاجتماعية، ويجب محاسبة كل الفاسدين بدءا من.... وطلاس وميرو ومخلوف والشهابي، فمثلاً الشهابي عنده مشفى بقيمة ألف مليون دولار، وأطالب بأخذ نصف ما يملكونه لخزينة الدولة على طريقة الفاروق عمر بن الخطاب. ولما حاول المحامي مهند الحسني أن يثني الدكتور صارم عن آرائه وأن يتراجع عن إفادته أمام النيابة، تمسك صارم بحقه في التعبير عن رأيه مشيراً للمعاملة السيئة التي يتلقاها (المنظمة الوطنية لحقوق لإنسان في سورية 2006/5/5 م).

ولكي تكتمل الصورة لهذا الرجل الحر النبيل المعارض السلمي الديموقراطي، نضع بين يدي القراء والرأي العام عناوين الوثائق السياسية التي صدرت عنه وبعضاً من مضموناتها (من مذكرات ورسائل وبيانات وأشعار) وصل بعض منها إلى الطيف السوري المعارض، لأنه يصر على المعارضة العلنية، مهما كلفه ذلك من تكاليف، وهي كلها تدل على جرأته ووعيه وحرصه على كشف ألاعيب النظام في مخادعة الطائفة، وتخويفها من بقية المواطنين، وحسه الوطني في ضرورة استعادة اللحمة الوطنية وتحرير الجولان، والإيمان بالوحدة العربية، وبالشريعة السمحاء، وتمجيد عظماء الأمة كالخليفة العادل عمر بن الخطاب، وزعماء سورية الذين حققوا الجلاء، وإدانة ما فعله الحزب الحاكم الفاشي: من تفرقة وسلب نهب منظمين، وإفساد للأجيال، وتخريب للشعب والوطن على حد سواء، واستيلاء أسرة بعينها على النظام والمغانم. وبالمناسبة يدرك القارىء أن معارضي النظام في الطائفة لا يقلون عن بقية المواطنين وعياً وعدداً، لكن لا يمكنهم جميعاً الكشف عن أسمائهم قبل الأوان، لما يتوقع من تعرضهم لاضطهاد مهلك، كما أشار زعماء (جبهة الخلاص الوطني السورية) لما سئلوا عن مشاركة المواطنين العلويين في الجبهة. فيما يلي مجمل الوثائق المتوفرة:

1 ـ أول رسالة أرسلتها للسيد الرئيس، مع وجهة نظر في أحداث النصف الثاني من القرن العشرين الرقة تشرين الأول (اكتوبر) 2001 م.

2 ـ رسالة مفتوحة في قصيدة مفتوحة موجهة إلى الرئيس بشار تدعوه للمصالحة مع الإخوان المسلمين، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمعارضة اللبنانية.... تشرين الأول (اكتوبر) 2001م.

3 ـ رسالة إلى الرئيس بشار حول الفساد ومعالجته، وقد اقترحت سنة الفاروق عمر للمحاسبة. تشرين الأول 2001م.

4 ـ نص الرسالة التي وجهتها للأستاذ علي صدر الدين البيانوني مراقب عام جماعة الإخوان المسلمين السورية، جواباً على الدعوة التي وجهها فضيلته لي بمناسبة انعقاد (مؤتمر جبهة الميثاق الوطني) في لندن بتاريخ 24/ 8/ 2002م، مع تعليق (أخبار الشرق) على رسالتي الرقة سورية 2002/8/17م.

5 ـ ثلاثة بيانات، أصدرتها تباعاً باسم (الكتلة الوطنية) في مناسبات ذكرى الاستقلال المجيد (عام 2002 2003/4/17م 2004/4/17م).

6 ـ رسالة للرئيس بشار، في 2004/6/27م تتضمن:

طالب رخصة بتشكيل (جبهة لأحزاب الكتلة الوطنية)، يتألف الطلب من:

أ ـ مقدمة تشخيصية لجذور الأزمة في الوطن والأمة.

ب ـ الحلول الاستراتيجية للخروج من الأزمة.

ج ـ برنامج أحزاب الكتلة الوطنية.

7 ـ رسالة إلى العميد حمد زيد رئيس فرع مخابرات اللاذقية بتاريخ 2004/12/30م وفيها تقويم إيجابي جداً (للمشروع السياسي لسورية المستقبل) الصادر عن جماعة الإخوان المسلمين، وتنديد بالحكم القائم.. (وسيصل الإخوان إلى الحكم قريباً وقريباً جداً وبالطرق السلمية وعبر صناديق الاقتراع..... وأن الحكم القائم هو بقية عملاء الفرنسيين... أما الذين جلبوا الاستقلال ورفضوا الدولة العلوية فهم: المجاهد الشيخ صالح العلي، وقاضي القضاة الشيخ سليمان الأحمد والشيخ علي كامل والشيخ عبد اللطيف سعود حلبكو والرافض الأكبر عزيز بك الهواش...) مع نسخة من المشروع السياسي الجديد لجماعة الإخوان المسلمين.

8 ـ رسالة إلى قيادة البعث السوري حول تشكيل الكتلة الوطنية دمشق 2005/3/1.

9 ـ بيان (الكتلة الوطنية) إلى شعبنا السوري حول الأوضاع السياسية الراهنة، يوم انتفاضة لبنان هو يوم استعادة الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان لكل الشعوب العربية والإسلامية عن الكتلة الوطنية دمشق 2005/3/6م.

10 ـ اتفاقية الكويز: وما هي نتائج الانقلابات العسكرية لعبد الناصر والبعثيين في مصر وسورية والعراق دمشق 2005/3/13م:

لا يهين الشعوبَ إلا رضاها رضي الناسُ بالهوان فهانوا

11 ـ رسالة إلى محافظ الرقة (وائل إسماعيل) رافضاً التكريم الرقة 2005/3/24.

12 ـ رسالة إلى قيادة البعث السوري 2005/2/16م.

---

* كاتب سوري عضو رابطة أدباء الشام

مليشيات مسعود برزاني وطالباني احتلت وكرّدت وزارة الدفاع العراقية وليس الخارجية فقط!

د. نامق السورجي*

■ عُدت من العراق أخيرا بعد أن قضيت فترة لا بأس بها حيث دامت عاما تقريبا، حيث جالست كثيرا من السياسيين والمسؤولين العراقيين، ومن مختلف المستويات والأطياف السياسية والإجتماعية والثقافية، وسمعت وشاهدت وعايشت الكثير الكثير عن ما يحدث في داخل العراق، فتبيّن لي ولكثير من العراقين وعلى ما يبدو ان هناك إصرارا من بعض الكتل السياسية على إلغاء عروبة العراق ووحدته الجغرافية والإجتماعية، وهناك عمليات (تكريد) غير شرعية وواسعة النطاق في الوزارات والمؤسسات العراقية، ويقابلها عمليات (تفريس) غير شرعية أيضا وبطريقة تناغمية مع حملات التكريد، فلمست هناك عملية تقاسم وتآزر بين الأكراد والمجموعات التي توالي إيران، والهدف كي يبقى العربي والتركماني، وكذلك المسيحي والصابئي وغيرهم على الفتات وما تتكرّم به مجموعات التكريد والتفريس، ويعاملون من الدرجة الثالثة وأقل من هذا في بلدهم العراق، فلقد قرأنا وسمعنا عن ما يدور في داخل وزارة الخارجية العراقية، وفي البعثات الدبلوماسية في الخارج من فساد وتكريد ومحاباة وتآمر على العرب والتركمان وغيرهم من قبل الأكراد، ولكن لم ينتبه الإخوة المتابعون والصحافيون العراقيون وغيرهم الى وزارة الدفاع العراقية حيث تكرّدت تماما، وأصبح العراقي الشريف والذي يؤمن بعراقيته وعروبته وبوحدة وطنه ليس له مكان في هذه الوزارة، فإن شروط التعين أصبحت ليس الولاء للعراق والدفاع عنه بل الإيمان بالعراق الفيدرالي، والتمسح بأكتاف الأكراد، والتعهد بكتابة التقارير لهم عن جماعته وأصدقائه ومنطقته، ويُجرى للمتقدم إختبار صعب يكشفون من خلاله مدى تعلقه بالعراق، ونظرته للقوات الأمريكية المحتلة، فيريدون من المتقدم لوظيفة أو للعمل كضابط أو جندي أو خبير الرقص على أكذوبة الديموقراطية والحرية، والإيمان بأن العرب هم أعداء العراق وليس إسرائيل أو الولايات المتحدة، وان القوات الأمريكية صديقة ولها الحق بالعمل الذي تريده بل يجب تسهيل مهامها ودون نقاش أو سؤال، وأن من يقاوم أو يكره أو يعارض الإحتلال هو إرهابي ويجب قتله وتدميره، وشن ضده الحملات التي تسقطه وتجعله منبوذا، فكيف يفلت الشريف ويكون موظفا أو منتسبا في وزارة الدفاع، وهناك المفاصل المهمة التي يسيطر عليها الأكراد في وزارة الدفاع:

أولا: الشخص الذي يشرف على التعيينات في وزارة الدفاع هو (كردي)، وشعاره منع عودة المنتسبين والضباط الشرفاء من الجيش السابق الى الوظيفة والوزارة وفروعها، وهذا ما يصرّح به علنا.

ثانيا: إن القائد العام في وزارة الدفاع كردي.

ثالثا: وإن رئيس الأركان في وزارة الدفاع كردي.

رابعا: ومدير الإستخبارات في وزارة الدفاع كردي.

خامسا: ومدير التوجيه المعنوي والتفتيش كردي.

سادسا: وجميع المفاصل المهمة في وزارة الدفاع عائدة للأكراد.

فكيف لا يكون هذا تكريدا، ولا يشبه ما يحصل في وزارة الخارجية العراقية؟

فما يحصل وما يفعله الأكراد الذين يتحركون بأوامر حزب مسعود برزاني وجلال طالباني هو خطر حقيقي على مستقبل الشعب والأمة الكردية قبل أن يكون خطرا على الشعب العربي في العراق، وخطرا على الإخوة العربية الكردية وكذلك خطرا على الإخوّة بين الأكراد والتركمان، فعندما ينسحب الأمريكان لن تنفع إسرائيل، وستكون هناك مأساة حقيقية على الشعب الكردي، فإما القتال حتى الموت والسبب سياسة الحزبين الكرديين، أو العودة الى ما قبل إتفاق آذار (مارس) عام 1970 لأن المحبة التي كانت سائدة في قلوب العرب والتركمان صوب الأكراد نُسفت بفعل سياسات حزب مسعود وجلال، وتولد مكانها تيار عارم من الكراهية التي لن يلحق العقلاء بتوضيح أسبابها وتبريرها وحتى تبريدها، فأنصح العقلاء الأكراد اما بالهجرة خارج العراق، أو الهجرة الى وسط وجنوب العراق وهم أهلنا وجُرّبوا بالكرم والمحبة والوفاء من قبل، أو حمل البندقية لإنقاذ ما تبقى وضد مليشيات حزبي طالباني ومسعود، ولقد أعذر من أنذر، لأن الأمور آيلة الى الإنفجار في داخل كردستان من قبل الشرفاء الأكراد، وفي داخل العراق من قبل التيارات العروبية والوطنية والشريفة التي تريد الأكراد الأهل ولا تريد أحزاب ومليشيات مسعود وطالباني التي لها يد بما يحصل في داخل العراق من دمار وموت وتفجير وقتل وصنع للعصابات، وتسهيل مرور تجار وعصابات المخدرات والمافيا، وهذا لن يشرّف الشرفاء الأكراد الذين يحبون دينهم وبلدهم وعراقهم وتراثهم واخوّتهم مع العرب، وبهذه المناسبة نخاطب أهلنا العرب والتركمان وغيرهم في العراق انكم أهلنا وأخوتنا، وان مسعود وطالباني لن يمثلا ثلث الشعب الكردي.

---

* قانوني عراقي كردي